

عنوان البحث

دور شبكات الامان الاجتماعي والاقتصادي في تعزيز الاستقرار المجتمعي: دراسة تحليلية

د. محمد سليمان الشيخ إبراهيم¹

¹ الأستاذ المساعد بكلية دراسات المجتمع والتنمية الريفية، قسم التنمية الريفية، جامعة بحري، السودان.

بريد الكتروني: mohdrural@gmail.com

HNSJ، 202، 6 7(10); <https://doi.org/10.53796/hnsj710/21>

المعرف العلمي العربي للأبحاث: <https://arsri.org/10000/710/21>

تاريخ النشر: 2026/10/01م

تاريخ القبول: 2026/09/20م

تاريخ الاستقبال: 2026/19/10م

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل دور شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي في تعزيز الاستقرار المجتمعي، من خلال بيان إسهامها في الحد من الفقر والهشاشة الاقتصادية، وتقليل التفاوت، ودعم التماسك الاجتماعي والقدرة على مواجهة الأزمات. واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، مستندةً إلى مراجعة الأدبيات المتعلقة بالحماية الاجتماعية وتحليل آليات تأثيرها في استقرار الأفراد والمجتمعات. وتناولت الدراسة أشكالاً متعددة من شبكات الأمان، أبرزها التحويلات النقدية والعينية، والتأمينات الاجتماعية، وبرامج التشغيل والتمكين الاقتصادي. وخلص التحليل إلى أن هذه الشبكات تسهم في توفير حد أدنى من الأمن المعيشي للأسر، وحماية إنفاقها على التعليم والصحة والتغذية، والحد من آثار الصدمات الاقتصادية والاجتماعية. كما بين أن أثرها في الاستقرار يرتبط بشمول التغطية، وعدالة استهداف المستفيدين، وكفاءة الإدارة، وشفافية توزيع المنافع، واستدامة التمويل؛ إذ قد يؤدي قصور هذه الجوانب إلى إضعاف أثر البرامج وتعميق الشعور بالإقصاء. وتؤكد الدراسة أهمية الجمع بين الاستجابة للاحتياجات العاجلة ومسارات التمكين طويلة الأجل، ولا سيما في المجتمعات المتأثرة بالأزمات والصراعات. وتوصي بتطوير نظم حماية مرنة وقابلة للتوسع عند وقوع الصدمات، وتحسين قواعد بيانات المستفيدين، وربط المساعدات بفرص التدريب والعمل، وإجراء تقييم دوري لأثر البرامج في الفقر والتفاوت والتماسك المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي، الحماية الاجتماعية، الفقر، التمكين الاقتصادي، التماسك الاجتماعي، الاستقرار المجتمعي.

RESEARCH TITLE

The Role of Social and Economic Safety Nets in Enhancing Community Stability: An Analytical Study

Dr. Mohammed Suliman Elsheik Ibrahim¹

¹ Assistant Professor, Department of Rural Development, College of Community Studies and Rural Development, University of Bahri, Sudan.

Email: mohdrural@gmail.com

HNSJ, 2026, 7(10); <https://doi.org/10.53796/hnsj710/21>

Arabic Scientific Research Identifier: <https://arsri.org/10000/710/21>

Received at 10/09/2026

Accepted at 20/09/2026

Published at 01/10/2026

Abstract

This study analyzes the role of social and economic safety nets in enhancing community stability by examining their contribution to reducing poverty and economic vulnerability, narrowing inequalities, and strengthening social cohesion and resilience in times of crisis. It adopts a descriptive analytical approach based on a review of the literature on social protection and an analysis of the mechanisms through which it affects individuals and communities. The study examines several forms of safety nets, including cash and in-kind transfers, social insurance, employment programs, and economic empowerment initiatives. The analysis concludes that these measures help provide households with a basic level of economic security, protect spending on education, health, and nutrition, and mitigate the effects of economic and social shocks. Their contribution to stability depends on the breadth of coverage, fair targeting, administrative efficiency, transparent distribution of benefits, and sustainable funding. Weaknesses in these areas may reduce program effectiveness and deepen feelings of exclusion. The study emphasizes the need to combine immediate assistance with long-term pathways to economic empowerment, particularly in communities affected by crises and conflict. It recommends developing flexible social protection systems that can expand during shocks, improving beneficiary databases, linking assistance to training and employment opportunities, and regularly evaluating program effects on poverty, inequality, and social cohesion.

Key Words: Social and Economic Safety Nets; Social Protection; Poverty; Economic Empowerment; Social Cohesion; Community Stability.

مقدمة:

وردت كلمة الامن في القرآن الكريم في مواضع شتي وهي مقترنة بالجوع والخوف كما في قوله تعالى : "الذي اطعمهم من جوع وامنهم من خوف "(سورة قريش رقم الآية 4) وقوله تعالى : " ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الاموال والأنفس والثمرات " (البقرة الآية 155).

وتبرز أهمية شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي في قدرتها على التخفيف من آثار الصدمات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تقديم المساعدات النقدية والعينية، وبرامج التأمينات الاجتماعية، ودعم التشغيل، والرعاية الصحية، وغيرها من البرامج التي تستهدف الفئات الهشة، بما يسهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز شعور الأفراد بالأمن والاستقرار.

تُعدّ شبكات الأمان الاجتماعي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، إذ تهدف إلى حماية الأفراد والأسر من الفقر والحرمان ومواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. وقد ازدادت أهمية هذه الشبكات مع تزايد معدلات البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة والأزمات العالمية مثل التضخم والكوارث والأوبئة.

تسعى الحكومات والمؤسسات الدولية إلى تطوير برامج فعالة للحماية الاجتماعية تضمن الحد الأدنى من العيش الكريم، وتوفر الدعم للفئات الأكثر إحتياجاً مثل الفقراء والعاطلين عن العمل وذوي الإعاقة وكبار السن.

تُعدّ شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي من أهم الاوسائل التي تعتمد عليها الدول لتحقيق الحماية الاجتماعية وتعزيز الاستقرار داخل المجتمع، إذ تهدف إلى توفير الدعم للفئات الأكثر إحتياجاً، والحد من آثار الفقر والبطالة والتهميش، فضلاً عن مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمات والكوارث. وقد أصبحت هذه الشبكات جزءاً أساسياً من السياسات العامة في العديد من الدول، لما لها من دور في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الأفراد والأسر.

ويُعدّ الاستقرار الاجتماعي من أهم مقومات التنمية المستدامة، حيث يرتبط بتوافر الأمن الاجتماعي، وتكافؤ الفرص، والحد من مظاهر الفقر والإقصاء الاجتماعي، وتعزيز التماسك بين أفراد المجتمع. ويؤدي غياب الحماية الاجتماعية أو ضعفها إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة وإتساع الفجوة بين فئات المجتمع، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

وإنطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى بيان دور شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي في تعزيز الاستقرار الاجتماعي، من خلال توضيح مفاهيمها وأهدافها، وتحليل إسهاماتها في الحد من الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلى جانب إستعراض أبرز التحديات التي تواجهها، وصولاً إلى تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز فاعليتها بما يخدم التنمية والتنمية المستدامة والاستقرار المجتمع.

مشكلة الدراسة: تتجسد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما إسهامات شبكات الأمان الاجتماعي و الاقتصادي في تعزيز الاستقرار المجتمعي ؟

ويتفرع من هذا التسأل عدد من الأسئلة الفرعية :

1- ما المقصود بشبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي؟

2- ما أهم اشكال وبرامج شبكات الأمان؟

- 3- ما أبرز العوامل التي تؤثر في فاعلية هذه الشبكات وفي تحقيق أهدافها ؟
- 4- ما مفهوم الاستقرار الاجتماعي، وما أبرز مؤشراتته؟
- 5- ما أبرز التحديات التي تحد من فاعلية شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي ؟
- 6- ما السبل الكفيلة بتطوير شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي بما يعزز الاستقرار الاجتماعي ؟

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية:

تتبع الأهمية العلمية للموضوع أي الأمان الاجتماعي والاقتصادي يقع علي عاتق مجموعة من المجالات، مثل الإقتصاد وعلم الاجتماع والسياسات العامة والتنمية. كما أن دراسة العلاقة بين الحماية الاجتماعية والاستقرار المجتمعي تساعد على الانتقال من النظر إلى شبكات الأمان بإعتبارها مجرد برامج لمكافحة الفقر إلى إعتبارها أحد ركائز بناء مجتمع أكثر قدرة وقوة على مواجهة التحديات المختلفة .

الأهمية العملية :

تتمثل الأهمية التطبيقية في إمكانية الاستفادة من نتائج الدراسة عند تصميم السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة في المجتمعات التي تواجه إرتفاعاً في معدلات الفقر أو البطالة أو عدم الاستقرار الاقتصادي. كما تساعد الدراسة صانعي القرار على تحديد آليات أكثر فاعلية لإستهداف الفئات الهشة، وتحسين كفاءة برامج الإعانة المادية والدعم الغذائي والتأمينات الاجتماعية وبرامج التشغيل والإدماج الاقتصادي.

أهداف الدراسة :

- 1- توضيح مفهوم شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي وأهدافها وأنواعها.
- 2- تحليل دور شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي في دعم الاستقرار المجتمعي .
- 3- التعرف علي أثر شبكات الأمان الاجتماعي الاقتصادي في دعم وتعزيز العدالة الاجتماعية والتماسك والتلاحم المجتمعي.
- 4- تحديد أهم المعوقات التي تحد من فاعلية برامج الحماية المجتمعية .
- 5- تقديم عدد من التوصيات يمكن أن تسهم في إصلاح وتطوير سياسات وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي.

منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي ؛ لملاءمته لطبيعة موضوع الدراسة، حيث يقوم علي وصف مفهوم شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي وبيان مكوناتها وأهدافها، ثم تحليل دورها في تعزيز الاستقرار المجتمعي .

هيكلية الدراسة :

- المبحث الاول :** مفهوم شبكات الأمان الاجتماعي الاقتصادي، أهدافها وأهميتها.
- المبحث الثاني :** أنواع الشبكات الأمان الاجتماعي و الاقتصادية، وأهم التحديات التي تواجهها.
- المبحث الثالث :** دور شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي علي الاستقرار المجتمعي.

المبحث الأول : مفهوم شبكات الأمان الاجتماعي الإقتصادي، أهدافها وأهميتها.

أولاً: مفهوم شبكات الأمان الاجتماعي و الإقتصادي :-

تلعب شبكات الأمان الاجتماعي الإقتصادي دورًا حيويًا في تحقيق الإستقرار الاجتماعي على من خلال تخفيف حدة الفقر، تقليص الفجوات الطبقيّة وتوفير مظله حمايه للغات الهشة ضد الأزمات. شبكات الأمان الاجتماعي هي مجموعة من البرامج والسياسات التي تقدمها الدولة أو المؤسسات بهدف حماية الأفراد والأسر من المخاطر الإقتصادية والاجتماعية التي قد تؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة أو الوقوع في الفقر⁽¹⁾.

1- عرف معهد التخطيط العربي: مفهوم الأمان الاجتماعي بأنه مجموعه من الآليات والأنشطة المترابطة المستخدمة لتحقيق الإستقرار للأفراد والجماعات وتحرير الإنسان من العوز والحرمان والحاجة والحد من خسائره وحمايته من الأخطار الداخلية و الخارجية سواء كانت من صنع الإنسان : كا الأزمات المالية ولانحسار الإقتصادي وسلبيات العولمة لاسيما الحروب و لنزاعات أو الكوارث الطبيعية كالجفاف والقحط والأوبئة، بذلك يكون الأمان الإجماعي داعما للإستقرار والتماسك الاجتماعي لأي بلد، بل عاملاً مساعداً في تحقيق التوازن بين كل مكونات وشرائح المجتمع ويسعى الأمان الاجتماعي إلى تحقيق الإستقرار الحياتي الفردي أو الأسري أو الجماعي عبر عدد من العمليات بهدف⁽²⁾:

- إشباع الحاجات الأساسية لأعضاء المجتمع والذي بدوره سيؤدي إلي المزيد من ألتماسك
 - دعم القيم الإيجابية في المجتمع ألتى تتضمن الإستقرار الاجتماعي كالقيم الدينية، و قيم التكافل وإننا كيد على دور الأسرة ضمن هذه القيم.
 - تمكين الفئات والجماعات المتاحة من إشباع حاجاتها الأساسية وذلك من خلال إتاحة القروض والتسهيلات، وتطوير أوضاعها التعليمية والتدريبية وحماية الفئات الضعيفة منها ذوى الإحتياجات الخاصة .
 - الوقاية من المشكلات الاجتماعية التى تهدد الإستقرار الاجتماعي لدوله بسبب المشاكل الإقتصادية والعوامل السلبية المصاحبة للعولمة مثل الفقر البطالة والتهميش الاجتماعي.
- 2 - عرف أيضا معهد التخطيط العربي مفهوم شبكات الأمان الاجتماعي بأنها ألداه الفاعله لحمايه ضحايا الصراع التنافسي مثل العاطلين أو المعطلين عن العمل مؤقتا، ولحماية الفئات الأقل دخلا والصغار و المسنون وذوي الإحتياجات الخاصة⁽³⁾.

وتشمل هذه البرامج المساعدات النقدية، والدعم الغذائي، والتأمينات الاجتماعية، والخدمات الصحية والتعليمية، وغيرها من التدخلات التي تساعد المواطنين على تلبية إحتياجاتهم الأساسية. كما تشمل نشاطات شبكات الأمان الاجتماعي الإقتصادي معالجة المظاهر السلبية لدول الرفاه والدول الغنية أيضا بالتالى فانا شبكان الأمان الاجتماعي فى شبكات عمومية أو عامه الطابع وإنها موجوده بكل الدول بدون إستثناء، أي أنها مرتبطة مباشرة بدور الدولة بأجهزة الدولة فى المجلد فإن شبكات الأمان الاجتماعي نوعان: شبكات طارئة تعمل ضمن مفهوم شمولي متشعب على المديين المتوسط و البعيد.

(1) الترهوني، عبدالله ونيس (2019) شبكات الامان الاجتماعي، صدي ليبيا، العدد 22

(2) المرجع نفسه الترهوني 2019 نقلا عن معهد التخطيط العربي.

(3) المناور، فيصل حمد (2017) أوضاع شبكات الامان الاجتماعي في الدول العربية، معهد العربي للتخطيط، الكويت، ص44

3- إعتبرت منظمة الاغذية والزراعة (فاو) أن شبكات الأمان الإجتماعي تعد مكوناً وأحداً من بين مكونات الحماية الإجتماعية لأي بلد، وألتي تشمل سياسات، سوق العمل خيارات التأمين : مثل المعاشات التقاعدية القائمة على الاشتراكات والتأمين الصحي فضلاً عن السياسات الإقطاعية المتعلقة بالتعليم والصحة ومكافحة سوء التغذية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الأيدز) والعمل بالنهوض بالزراعة وغيرها من الأنشطة الإنتاجية⁽⁴⁾.

4- إعتبرت الامم المتحدة أن شبكات الأمان الإجتماعي والإقتصادي : هي جزء أصيل من السياسات الإجتماعية لأي بلد و قسمت آليات الحماية الإجتماعية الإقتصادية إلى نوعين: رسمي و غير رسمي، آليات الرسمية تشمل التعليم التدريب الصحة تنظيم الأسعار ودعمها المساعدة في البحث عن الوظائف وبرامج الإعانات الاجور وصندوق إعانة الطلاب، الدعم الغذائي للأسر والإعانات التقديرية المباشرة أما الآليات الغير الرسمية فهي تشمل إدارة و تنوع نشاط الأسرة الشبكات العائلية والمساعدات الخيرية والهجرة لغرض البحث عن فرص العمل

5- رغم تزايد الإهتمام بهذه الشبكات لا يزال هنالك لبس كبير لدى الباحثين وبعض المنظمات حول تعريف مفهومها يستقى تشبيه شبكة الأمان من لاعبي المشي على الحبل الذين تحميمهم شبكه أمان في حال سقوطهم، تمنع هذه قد الشبكة أى لاعب من أن يسقط.

سواء كان متوقعاً أم لا من الإرتطام بالأرض والتعرض للإصابات بالغة بناءً على هذا المنطق هذا ما ورد من مفهوم لها في لمؤسسات المالية الآسيوية إبان الأزمة المالية الكبرى⁽⁵⁾.

6- موقف الإسلام من الضمان الأمان الإجتماعي : أن الأسس الإعتقادية والمبادئ التشريعية في الإسلام توصل ذلك بوضوح فهي تقضي بتكريم الإنسان(ولقد كرّمنا بني آدم وحملناه في البر و البحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيل) (سورة الإسراء رقم الآية 70) وتقضي بإستخلاف على الأرض (إذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة)(سورة البقرة رقم الآية 30) و تكليف بإستغلال مواردها(هو الذي انشاك من الأرض وإستعمركم فيها)(سورة هود رقم الآية 61) وإحرازاً لإسباب بقائه و لوازم كفافيه "ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين (سورة الأعراف24) فإشباع الحاجات ليس مطلباً ذاتياً وحسب إنما هو شرط للتكاليف الشرعية ولذلك يقضي الإسلام بوجود إشباعها في ظل معيارية وظيفية نازمة للإستهلاك.

إن صلة الضمان والأمان الإجتماعي بالكفاءة والعدالة كأهداف إقتصادية للمجتمع صلة وثيقة فهي تيسير للمجتمع أسباب كفافيه لابد من تحقيق الكفاءة الإقتصادية بإعتبارها شرطاً ضرورياً لهذه الكفاية الأطر المؤسسية للتكافل والضمان الإجتماعي:

ثانيا : مفهوم الإستقرار المجتمعي :

يُقصد بالإستقرار الإجتماعي حالة من التوازن والتماسك والأمن داخل المجتمع، يتمكن من خلالها الأفراد والجماعات من ممارسة حياتهم بصورة طبيعية، في ظل وجود علاقات إجتماعية مستقرة، ومؤسسات قادرة على تلبية إحتياجات المجتمع، وتوافر قدر مناسب من العدالة والمساواة والحماية الإجتماعية والإقتصادية⁽⁶⁾.

ويشير الإستقرار الإجتماعي كذلك إلى قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات والمشكلات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية

(4) أبحاث منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) حول شبكات الامان الاجتماعي و الامن الغذائي ودورها في ضمان الحد الأدنى من الاستهلاك الغذائي والرفاهية، روما، إيطاليا، ص181

(5) Paitoonpong, S., Abe, S., & Puopongsakorn, N. (2008). The meaning of "social safety nets". Journal of Asian Economics, p9

(6) الصغار، حسن موسى (2025) الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضماناته، مكتبة المحسن، المملكة العربية السعودية، ص17

والتكيف معها دون أن تؤدي هذه الأزمات إلى تفكك العلاقات الاجتماعية أو انتشار العنف والصراعات والإضطرابات. ولذلك فإن الاستقرار لا يعني غياب المشكلات بصورة مطلقة، وإنما يعني قدرة المجتمع ومؤسساته على إدارة هذه المشكلات والحد من آثارها.

ويرتبط الاستقرار الاجتماعي بعدد من العوامل، من أهمها: انخفاض معدلات الفقر والبطالة، وتحسن مستوى المعيشة، وتوفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، وتعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات، إضافة إلى توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفاً⁽⁷⁾.

وفي السودان، يكتسب مفهوم الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي أهمية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والإنسانية التي فرضتها الحرب، وما نتج عنها من نزوح وفقدان مصادر الدخل وتراجع الخدمات الأساسية وإرتفاع مستويات الفقر وإنعدام الأمن الغذائي. ومن ثم، فإن تحقيق الاستقرار الاجتماعي يرتبط بقدرة الدولة والمؤسسات والمنظمات المختلفة على توفير الحماية والدعم للسكان، وتعزيز قدرتهم على الصمود أمام الأزمات⁽⁸⁾.

وعليه، يمكن تعريف الاستقرار الاجتماعي إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: مدى قدرة المجتمع السوداني على المحافظة على التماسك والأمن الاجتماعي، وتوفير الاحتياجات الأساسية لأفراده، والحد من الفقر والتهمةش والنزاعات، وتمكين الأفراد والأسر من مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، بما يساهم في استمرار الحياة الاجتماعية بصورة مستقرة.

كما يُعد الاستقرار الاجتماعي أحد المقومات الأساسية لبناء مجتمع متماسك وقادر على تحقيق التنمية المستدامة، ويقصد به حالة من التوازن والأمن والتماسك داخل المجتمع، يتمكن فيها الأفراد والجماعات من ممارسة حياتهم بصورة طبيعية، في ظل وجود قدر مناسب من العدالة الاجتماعية والأمن الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية⁽⁹⁾.

ولا يعني الاستقرار الاجتماعي غياب المشكلات أو الأزمات بصورة كاملة، وإنما يشير إلى قدرة المجتمع ومؤسساته على التعامل مع هذه المشكلات والحد من آثارها، والمحافظة على التماسك الاجتماعي ومنع تحول الأزمات الاقتصادية والسياسية والإنسانية إلى صراعات وإضطرابات إجتماعية واسعة⁽¹⁰⁾.

ثالثاً: أبعاد الاستقرار الاجتماعي⁽¹¹⁾:

يتضمن الاستقرار الاجتماعي عدة أبعاد مترابطة، من أهمها:

1. البعد الاقتصادي:

ويتمثل في قدرة الأفراد والأسر على الحصول على الدخل وفرص العمل وتوفير الاحتياجات الأساسية، والحد من الفقر والبطالة والتفاوت الاقتصادي.

2. البعد الاجتماعي:

يرتبط بتحقيق التماسك الاجتماعي، وتقليل التهميش والإقصاء، وتعزيز التضامن والتعاون بين أفراد المجتمع ومكوناته المختلفة.

⁽⁷⁾ بدوي و أحمد زكي (2026) دور الاستقرار المجتمعي و المشاركة الشعبية، دار الكتاب، القاهرة، مصر، ص13

⁽⁸⁾ موسي، عبده مختار (2021) أثر صراع الهويات علي الاستقرار السياسي والاجتماعي، دراسة نشرت في مجلة دراسات افريقيا، الخرطوم السودان .

⁽⁹⁾ عبدالله، أمير بابكر (2026) السودان : حدود السياسة والقبيلة (الانثربولوجيا السياسية للاستقرار) الخرطوم، السودان، كتاب إلكتروني تاريخ الدخول يوم 29. 8. 2026م.

⁽¹⁰⁾ عجيمي، عبد اللطيف أحمد (2026) الزراعة لبناء السلام الاجتماعي في السودان، مكتبة النور، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، ص 21.

⁽¹¹⁾ المناور، فيصل حمد مرجع سابق، ص56.

3. البعد الأمني:

يتمثل في توفير بيئة آمنة تحمي الأفراد والممتلكات، والحد من العنف والجريمة والنزاعات التي تهدد حياة المواطنين واستقرارهم.

4. البعد الخدمي:

يرتبط بقدرة المجتمع على الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والمياه والغذاء والسكن، بصورة مناسبة وعادلة.

5. البعد المؤسسي:

يتعلق بفاعلية مؤسسات الدولة والمجتمع في تقديم الخدمات وتنفيذ السياسات وتحقيق العدالة وحماية حقوق المواطنين.

رابعاً: مؤشرات الاستقرار الاجتماعي:

يمكن قياس مستوى الاستقرار الاجتماعي من خلال مجموعة من المؤشرات، من أبرزها:

- انخفاض معدلات الفقر والبطالة، تحسن مستوى المعيشة
- انخفاض معدلات النزوح والتشرد، انخفاض مستويات العنف والجريمة والنزاعات الاجتماعية.
- ارتفاع درجة التماسك والتضامن الاجتماعي، تحقيق قدر من العدالة وتكافؤ الفرص.
- وجود مؤسسات قادرة على الاستجابة لإحتياجات المواطنين⁽¹²⁾.

أهداف شبكات الأمان الاجتماعي والإقتصادي : تهدف شبكات الأمان الاجتماعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة، منها:

- تحقيق العدالة الاجتماعية عبر تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع.
- حماية الفئات الضعيفة مثل الأطفال والأرامل وذوي الإعاقة وكبار السن.
- تعزيز الاستقرار الإقتصادي لأن توفير الحد الأدنى من الدخل يقلل من الإضطرابات الاجتماعية.
- مواجهة الأزمات والكوارث كالأزمات الإقتصادية أو الكوارث الطبيعية أو الأوبئة.
- تحسين التنمية البشرية من خلال دعم التعليم والصحة والتغذية.
- حماية الفئات الهشة والمهمشة من الصدمات الإقتصادية وضمان تلبية الإحتياجات الأساسية وتعزيز الإدماج الاجتماعي
- كما تسعى لبناء رأسمال بشري ودعم الإستقرار المجتمعي من خلال التحويلات النقدية وبرامج التشغيل الموجهة
- الحد من الفقر والعوز: توفير إعانات نقدية أو عينية مباشرة لإنعاش الأسرة الأشد فقراً و الحرمان .
- توفير الأمن الغذائي :ضمان الحد الأدنى من إستهلاك الغذاء للفئات الأكثر عرضة للخطر .
- الحماية من الصدمات ومساعدة الأسر على تجاوز الازمات الإقتصادية المفاجئة والكوارث الطبيعية أو التداعيات السلبية للإصلاحات الإقتصادية .

⁽¹²⁾ سيلة، هادي(2018)، الاستقرار السياسي : دراسة المؤشرات وعوامل التحقيق، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير الجزائر ص.20.

- الإستثمار في رأسمال بشري : تقديم الدعم المشروط بالصحة والتعليم مما يحسن من جودة حياة الأفراد على المدى الطويل
- التمكين الإقتصادي وتوفير برامج تدريبية ودعم للمشروعات الصغيرة لتحويل الفئات المستفيدة من تلقي المساعدات الى الإنتاج والإعتماد على الذات .
- تعزيز الاندماج الاجتماعي : دمج الفئات المهمشة وذوي الإحتياجات الخاصة في الدورة الإقتصادية والمجتمعية لتقليل الفوارق وتحقيق العدالة الإجتماعية (13)

المبحث الثاني : أنواع الشبكات الأمان الاجتماعي و الإقتصادية، وأهم التحديات التي تواجهها:

اولا: أنواع شبكات الأمان الاجتماعي والإقتصادي (14):

تتعدد أنواع شبكات الأمان الاجتماعي والإقتصادي لكنها تختلف بحسب ظروف ألتى تمر بها كل دولة حدة وذلك علي النحو التالي : هناك من يصنفها إلي :

1- شبكات الأمان الاجتماعي الإقتصادي الرسمية والغير رسمية :

- ا. الرسمية : أليات الرسمية تشمل التعليم التدريب الصحة تنظيم الأسعار ودعمها المساعدة في البحث عن الوظائف وبرامج الإعانات الألاجور وصندوق إعانة الطلاب، الدعم الغذائي للأسر والإعانات النقدية المباشرة
- ب . الغير رسمية :أما الأليات الغير الرسمية فهى تشمل إدارة و تنويع نشاط الأسرة الشيكات العائلية والمساعدات الخيرية والهجرة لعرض البحث عن فرص العمل .

2- شبكات الأمان الاجتماعي الإقتصادي المؤقتة والدائمة :

(أ) شبكات الأمان الاجتماعي الإقتصادي المؤقتة :

هي شبكات تهدف الي معالجة مشكلات طارئة أو مواجهة أوضاع أو أزمات إجتماعية إقتصادية حرجة أوجدتها ظروف إقتصادية أو سياسية معينة، أو هي شبكات تهدف إلي التصدي للأزمات الناجمة عن الحروب أو الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين يتميز هذا النوع من الشبكات بالاتي:

- إنها شبكات ضرورية للألتقاط الأفراد الذين يفقدون عملهم أو معيولهم، ويتعرضون للجوع أو المرض بصورة مفاجئة.
- تعد ضرورة ملحة لحماية الفقراء أثناء فترات الإضطرابات أو التغير والأزمات .
- وهي تتناسب مع فئات المواطنين الأكثر تعرضا للمخاطر و الذين ليست لديهم معرفة بنظم إدارة المخاطر الإجتماعية، الإقتصادية لاسيما في أوقات الأزمات المختلفة.

يعاني هذا النوع من الشبكات لعدة عيوب تتضح فيما يلي:

التركيز علي مساعدة الفقراء في التصدي للأزمات فقط عند حدوثها،والذي من الممكن

أن يؤدي ذلك إلي وقوعهم في فخ الفقر الدائم نتيجة لعدم إتاحة فرص لهم (15).

A. (2008). For Protection and Promotion: The Design and ، & Ouerghi، E.، Tesliuc، C.، del Ninno، M.،¹³ Grosh

.P⁷³، DC: World Bank،Implementation of Effective Safety Nets. Washington

(14) الترهوني و عبدالله ونيس مرجع سابق، ص24

- يعد هذا النوع الشبكات مجرد إجراءات تتخذ في اخر المطاف، وتستخدم في أوقات الطوارئ والازمات، ويعد ذلك في أغلب الاحيان إهمالها أو التخلي عنها عقب إنتهاء الأزمات وحالات الطوارئ .
- عند وقوع الأزمات يكون من الصعب علي الحكومات العثور علي سريعا علي التأييد السياسي والأموال والخبرات اللازمة للإستجابة للطوارئ والأزمات .
- لا تعطي للمواطنين فرصة النجاة من تداعيات الفقر بصفة دائمة، ولا تساعد علي تمكين الفقراء .
- لا يمثل هذا النوع من الشبكات منهج شمولي متكامل لخفض أعداد الفقراء .

(ب) شبكات الامان الاجتماعي والاقتصادي الدائمة:

هي نوع من أنواع شبكات الأمان الاجتماعي الإقتصادي والتي تعد كنمط وقائي طويل المدي لتوفير القدر الملائم من الحماية الاجتماعية الدائمة للمواطنين، غالبا ما يتم بنائها في الفترات التي تسبق إجراء تحولات أو تغيرات دائمة في النظم الإقتصادية أو الاجتماعية السائدة ويتميز هذا النوع من الشبكات بالاتي :

- تستند الي ترتيبات وإستراتيجيات طويلة المدي لتوفير الحماية الاجتماعية والإقتصادية للمستفيدين
- تقوم علي مبادئ توفير برامج تأمين إجتماعي ضد مخاطر المختلفة مثل البطالة والشيخوخة وإصابات العمل والعجز والتربل والمرض .
- تتضمن قدر كبير من الإجراءات التدخلية الهادفة الي زيادة القدرة علي التغلب علي المخاطر ومعالجة مصادر تلك المخاطر (16).

ثانيا: أهم التحديات التي تواجه شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي: رغم أهميتها إلا انها تواجه عدداً من التحديات، من أبرزها:

- ضعف التمويل واستدامته.
- محدودية التغطية ووصول البرامج إلى جميع المستحقين.
- ضعف قواعد البيانات والسجلات الاجتماعية.
- أخطاء الاستهداف والاستبعاد أو الإدراج غير المستحق.
- البيروقراطية وتعقيد إجراءات الحصول على الدعم.
- ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية.
- الإعتماد المفرط على المساعدات دون توفير مسارات للتمكين الإقتصادي.
- تأثير البرامج بالتغيرات السياسية والإقتصادية (17).
- عدم قدرة بعض البرامج على التوسع السريع عند حدوث الأزمات.

المبحث الثالث: دور شبكات الأمان الاجتماعي والإقتصادي علي الإستقرار المجتمعي:

أولاً: متطلبات تعزيز فاعلية شبكات الأمان: يمكن تعزيز دور شبكات الأمان في الإستقرار المجتمعي من خلال:

- 1- العمل علي توسيع نطاق التغطية لتشمل الفئات أكثر الفئات هشاشة وفقراً.

(15) أبحاث منظمة الاغذية والزراعة و مرجع سابق ص 47.

(16) المرجع نفسه، ص 62.

(17) السبهاني، عبد الجبار عبيد (2017) شبكات الامان والضمان الاجتماعي في الاسلام، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاسلامية و المملكة العربية السعودية، ص 50.

- 2- إنشاء قواعد بيانات إجتماعية دقيقة ومحدثة لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه.
- 3- التحول من المساعدات المؤقتة إلى التمكين الاقتصادي من خلال التدريب والتشغيل ودعم المشروعات الصغيرة.
- 4- اعتماد أنظمة دفع إلكترونية آمنة وشفافة لتقليل التسرب والفساد.
- 5- ربط شبكات الأمان بسياسات سوق العمل حتى تتحول الحماية إلى وسيلة للاندماج الاقتصادي.
- 6- إنشاء نظم قابلة للتوسع أثناء الأزمات بحيث يمكن زيادة قيمة المساعدات أو عدد المستفيدين بسرعة قصوى.
- 7- ضمان العدالة والشفافية والنزاهة والدقة في تحديد الفئات وإستهدافها.
- 8- إشراك المجتمع المحلي في تحديد الإحتياجات و في المراقبة والمتابعة لتنفيذ البرامج.
- 9- توفير تمويل مستدام وعدم الإعتماد المفرط على التمويل الطارئ أو الخارجي.
- 10 تقييم البرامج بصورة دورية لقياس أثرها الحقيقي في الفقر والاستقرار والتماسك الاجتماعي⁽¹⁸⁾.

ثانيا: العلاقة بين شبكات الأمان الإجتماعي والإقتصادي والإستقرار المجتمعي:

تمثل العلاقة بين شبكات الأمان الإجتماعي والإقتصادي والإستقرار المجتمعي علاقة متبادلة ومتراصة، إذ تؤدي نظم الحماية الاجتماعية دورًا يتجاوز توفير المساعدات للفئات الفقيرة والهشة إلى الإسهام في بناء مقومات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات والصدمات. فكلما تمكنت الدولة من توفير آليات فعالة وعادلة لحماية الأفراد والأسر من مخاطر الفقر والبطالة وتدهور الدخل، ازدادت قدرة المجتمع على المحافظة على تماسكه والحد من مظاهر التوتر والاضطراب الاجتماعي.

وتنشأ أهمية شبكات الأمان من كونها تمثل آلية مؤسسية لإدارة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، من خلال توفير حد أدنى من الأمن المعيشي للفئات الأكثر تعرضًا للهشاشة. فعندما تواجه الأسر انخفاضًا مفاجئًا في الدخل أو ارتفاعًا في الأسعار أو فقدان مصدر العمل، يمكن لشبكات الأمان أن تعمل كآلية امتصاص للصدمات، بما يساعد الأسر على الإستمرار في تلبية إحتياجاتها الأساسية ويحد من إضطرابها إلى تبني إستراتيجيات سلبية للتكيف، مثل بيع الأصول الإنتاجية أو الإنقطاع عن التعليم أو تقليص الإنفاق على الصحة والتغذية⁽¹⁹⁾.

ومن منظور اجتماعي، تسهم شبكات الأمان في الحد من الحرمان والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وهي عوامل ترتبط بدرجة كبيرة بمستوى الاستقرار داخل المجتمع. فالنقاوت الاقتصادي الحاد، عندما يترافق مع ضعف فرص الوصول إلى الخدمات والموارد، قد يولد شعورًا بعدم العدالة وفقدان تكافؤ الفرص، الأمر الذي يمكن أن يضعف الثقة بالمؤسسات ويؤثر في العلاقات الاجتماعية. وفي المقابل، فإن وجود نظام حماية اجتماعية قائم على معايير واضحة وعادلة يعزز الشعور بالإنصاف والانتماء، ويدعم الثقة المتبادلة بين المواطن والمؤسسات.

كما تؤدي شبكات الأمان دورًا مهمًا في تعزيز التماسك الاجتماعي؛ إذ تساعد على حماية الفئات الأكثر هشاشة وإدماجها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بدلًا من تركها عرضة للتهميش. ولا يقتصر هذا الدور على التحويلات النقدية والمساعدات المباشرة، بل يمتد إلى برامج التدريب والتشغيل والتمكين الاقتصادي ودعم المشروعات الصغيرة، التي تمنح الأفراد فرصًا للانتقال من الاعتماد على المساعدة إلى المشاركة الإنتاجية. ومن ثم، فإن الحماية الاجتماعية الفعالة لا

⁽¹⁸⁾ International Monetary Fund. (1997). Social Safety Nets: Experiences of Some Arab Countries. Washington, DC: International Monetary Fund.p56

⁽¹⁹⁾ لاماريتا سن (2023) دور شبكات الامان الاجتماعي في الحد من الفقر في مصر، مجلة قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الازهر، المجلد 27 العدد 1، ص26.

ينبغي أن تركز على معالجة الفقر الحالي فحسب، وإنما ينبغي أن تستهدف أيضًا تقليل احتمالات استمرار الفقر وانتقاله بين الأجيال.

وتتضح العلاقة بصورة أكبر في أوقات الأزمات الاقتصادية والكوارث والصراعات والاضطرابات الاجتماعية؛ حيث تتحول شبكات الأمان من أداة للحماية إلى آلية لتعزيز قدرة المجتمع على الصمود. فوجود نظم حماية مرنة وقابلة للتوسع يسمح بتوجيه الموارد بسرعة إلى الفئات المتضررة، والحفاظ على الحد الأدنى من الدخل والاستهلاك، وتقليل الآثار الاجتماعية للأزمات. وبالتالي، فإن شبكات الأمان تمثل أحد مكونات إدارة الأزمات والوقاية من تداعياتها الاجتماعية، وليس مجرد استجابة لاحقة لها.

ومن الناحية الاقتصادية، يمكن لشبكات الأمان أن تسهم في دعم الاستقرار من خلال المحافظة على مستوى من الطلب على السلع والخدمات الأساسية داخل الاقتصاد المحلي. فالدخل الذي تحصل عليه الأسر المستفيدة غالبًا ما يعاد إنفاقه على الغذاء والسكن والصحة والتعليم والاحتياجات اليومية، الأمر الذي يساعد على استمرار النشاط الاقتصادي، وخاصة في المجتمعات المحلية والمناطق الأكثر هشاشة. كما أن برامج التشغيل والتمكين الاقتصادي يمكن أن تعزز الإنتاجية وتوسع قاعدة المشاركين في النشاط الاقتصادي⁽²⁰⁾.

وتتوقف قوة العلاقة بين شبكات الأمان والاستقرار المجتمعي على جودة تصميم النظام وفعالية تنفيذه. فوجود برامج واسعة دون استهداف دقيق أو شفافية أو عدالة في توزيع المنافع قد يؤدي إلى نتائج عكسية، ويخلق شعورًا بالتمييز أو المحاباة، ويضعف الثقة في المؤسسات. ولذلك فإن تحقيق الأثر الإيجابي يتطلب نظامًا تستند إلى قواعد واضحة للاستحقاق، وقواعد بيانات دقيقة، وآليات رقابة ومساءلة، وإجراءات سهلة للوصول إلى المنافع، إلى جانب ضمان استدامة التمويل.

وبناءً على ذلك، يمكن النظر إلى العلاقة بين شبكات الأمان والاستقرار المجتمعي من خلال سلسلة مترابطة تبدأ بالحماية من المخاطر الاقتصادية، ثم الحد من الفقر والهشاشة، يلي ذلك تقليل التفاوت والحرمان الاجتماعي، ثم تعزيز الشعور بالعدالة والانتماء والثقة، وصولاً إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود والاستقرار المجتمعي.

وعليه، فإن شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي تمثل استثمارًا في الاستقرار بقدر ما تمثل استثمارًا في مكافحة الفقر. فالمجتمع الذي يمتلك نظامًا فعالًا وعادلًا للحماية الاجتماعية يكون أكثر قدرة على امتصاص الصدمات، وحماية الفئات الهشة، والحفاظ على رأس ماله البشري، وتقليل مصادر التوتر الاجتماعي. ومن هذا المنظور، فإن تطوير شبكات الأمان ينبغي أن يكون جزءًا من استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة وبناء مجتمع متماسك وقادر على مواجهة التحولات والأزمات.

ثالثًا : دور شبكات الامان الاجتماعي والاقتصادي فى إرساء الامان المجتمعي : يتم ذلك من خلال الاتي⁽²¹⁾:

1. الحد من الفقر:

يُعد الحد من الفقر أول الآثار المباشرة لشبكات الأمان. فعندما تحصل الأسرة الفقيرة على دخل أو دعم منتظم، تصبح أكثر قدرة على توفير الغذاء والسكن والتعليم والرعاية الصحية، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن شبكات الأمان أسهمت في إخراج نسبة كبيرة من الأشخاص الأكثر فقرًا من الفقر المدقع، كما ساعدت في خفض فجوة الفقر وعدم المساواة.

(20) السبهاني، عبد الجبار عبيد مرجع سابق، ص 67

¹⁹ United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2024). Annual Digest of Social Protection Reforms in the Arab Region, 2023. United Nations, p221..

2. الحد من عدم المساواة:

تساعد شبكات الأمان على إعادة توزيع جزء من الموارد نحو الفئات الأقل دخلًا، وبالتالي تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وتكمن أهمية ذلك في أن التفاوت الشديد لا يمثل مشكلة اقتصادية فقط، بل يمكن أن يتحول إلى شعور بالحرمان والإقصاء، وهو ما قد يؤثر سلبًا في الثقة والتماسك الاجتماعي.

3. تعزيز التماسك الاجتماعي:

عندما يشعر المواطن بأن الدولة توفر له حدًا أدنى من الحماية في أوقات الحاجة، فإن ذلك يمكن أن يعزز شعوره بالانتماء والثقة في المؤسسات، وتؤكد منظمة العمل الدولية أن الحماية الاجتماعية يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي من خلال الحد من عدم المساواة والتوترات وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

4. مواجهة الصدمات والأزمات:

تلعب شبكات الأمان دورًا مهمًا أثناء الأزمات الاقتصادية والكوارث والأوبئة والصدمات المناخية. فهي توفر للأسر مصدرًا للدخل يساعدها على الاستمرار في تلبية احتياجاتها بدلًا من اللجوء إلى إستراتيجيات سلبية مثل بيع الأصول الإنتاجية أو إخراج الأطفال من المدارس، وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن المنافع المنتظمة يمكن أن تعمل كـ«أرضية دخل» تحافظ على مستوى أساسي من المعيشة وتحد من استراتيجيات التكيف السلبية أثناء الصدمات.

5. حماية رأس المال البشري:

يسهم الدعم الاجتماعي في استمرار الأطفال في التعليم والحصول على التغذية والرعاية الصحية، وهو ما يحافظ على رأس المال البشري ويحد من انتقال الفقر بين الأجيال.

6. تنشيط الاقتصاد المحلي:

لا تقتصر آثار التحويلات الاجتماعية على الأسر المستفيدة؛ إذ ينفق المستفيدون جزءًا كبيرًا من دخولهم على السلع والخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي ودعم الأنشطة الاقتصادية، خصوصًا في المناطق الفقيرة.

7. تقليل احتمالات التوتر والاضطراب الاجتماعي:

يمكن أن تؤدي الأزمات الاقتصادية الحادة، إذا ترافقت مع غياب الحماية الاجتماعية، إلى زيادة مشاعر الحرمان والتمهيش. ومن ثم فإن توفير حماية عادلة وشفافة للفئات المتضررة يمكن أن يسهم في تقليل مصادر التوتر الاجتماعي⁽²²⁾.

الخاتمة :

خلصت الدراسة على إن شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي ليست مجرد أداة لمساعدة الأفراد في المجتمع بل تمثل للسياسة الاجتماعية والاقتصادية خصوصًا في إدارة الأزمات و كما تعمل على تمكين وبناء المجتمع وقدرته على مواجهة التحديات والمشاكل، فكلما كانت شبكات الحماية الاقتصادية والاجتماعية واسعة التغطية وأكثر عدلا ونزاهة وشفافية وقابلية للاستجابة للصدمات، كلما زادت قدرتها على الحد من الفقر والتفاوت والتماسك الاجتماعي والاستقرار، يعتبر الإهتمام بشبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي يمثل إستثمارا في الإستقرار والتنمية ورأس المال البشري .

²⁰ International Monetary Fund. (1997). Social Safety Nets: Experiences of Some Arab Countries. Washington, DC: International Monetary Fund

النتائج :

- 1- تلعب شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي دوراً مهماً في الحد من الهشاشة والفقر في المجتمع .
- 2- إن شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي تمثل الحماية الاجتماعية المنتظمة التي تساعد الأسر علي في مواجهة التحديات والصدمات الاقتصادية
- 3- تعمل علي تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والطبقية مما يدعم ويحفز التماسك المجتمعي .
- 4- شبكات الأمان تمثل بوابات للإعانات النقدية والتمكين الاقتصادي مما يؤدي إلي إرساء الأمان المستدام .
- 5- إن كفاءة شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي تركز علي دقة وعدالة إستهداف للأفراد داخل المجتمع .
- 6- ضعف التغطية وعدم العدالة في توزيع الدعم يضعف الآثار الإيجابية مما يؤدي إلي الإقصاء المجتمعي .
- 7- تزداد أهمية شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات التي تمر بالأزمات والتحول الاجتماعي والاقتصادية الحادة .
- 8- تسهم شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي في حماية رأسمال البشرى من خلال مساعدة الأسر في الإنفاق علي التعليم والصحة والتغذية مما يحد ويقلل من آثارالفقر .
- 9- أكدت الدراسة وجود علاقة وثيقة بين كفاءة شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي ومستوي الإستقرار المجتمعي .

التوصيات:

إستنادا الي النتائج التي توصلت اليها الدراسة توصي الدراسة بما يلي:

- 1- توسيع نطاق التغطية الاجتماعية ليشمل الفئات عرضة للفقر والهشاشة مع التركيز علي الأسر محدودة الدخل والشرائح الضعيفة في المجتمع.
- 2- تطوير أنظمة وطنية متكاملة للحماية المجتمعية يقوم علي إستراتيجية واضحة بين شبكات الأمان والسياسة الاجتماعية والاقتصادية التنموية .
- 3- تبني سياسات اجتماعية تتصف بالعدالة والانصاف لإدارة وتوزيع الموارد مما يشعر المواطن بعدم التهميش والحرمان .
- 4- توفير تمويل مستقر لشبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي مما يضمن إستمرارية برامج وعدم إرتباطها بالتمويل الطارئ فقط ما يحسن كفاءة الإنفاق.
- 5- العمل علي تحسين أليات إستهداف المستفيدين مع الإعتماد علي المعايير الموضوعية الشفافة النزاهة ما يعزز العدالة الاجتماعية .
- 6- إجراء تقييم دوري لقياس أثر برامج شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي للتعرف علي تأثيرها في الفقر وعدم المساواة والتماسك الاجتماعي والإستقرار المجتمعي .
- 7- دمج شبكات الإمان الاجتماعي والاقتصادي ضمن إستراتيجية بناء السلام والإستقرار في المجتمعات لاسيما المتأثرة بالأزمات والصراعات.
- 8- تعزيز الإستثمار في سد الإحتياجات الأساسية التغذية، التعليم والصحة بإعتبارها مكونات أساسية للحماية الاجتماعية وحماية رأس المال البشري.
- 9- تعزيز البحث العلمي في مجال الحماية والأمان الاجتماعي والاقتصادي مما يمكن صانعي القرار علي تطوير برامج أكثر كفاءة، فاعلية وإستجابة للإحتياجات المجتمعية .

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

المراجع العربية:

- بدوي، أحمد زكي. (2026). دور الاستقرار المجتمعي والمشاركة الشعبية. القاهرة، مصر: دار الكتاب.
- Badawi, Ahmed Zaki. (2026). The role of community stability and popular participation. Cairo, Egypt: Dar Al-Kitab.
- الترهوني، عبد الله ونيس. (2019). شبكات الأمان الاجتماعي. مجلة صدى ليبيا، (22).
- Al-Tarhouni, Abdullah Wanees. (2019). Social safety nets. Sada Libya Magazine, (22).
- السبهاني، عبد الجبار عبيد. (2017). شبكات الأمان والضمان الاجتماعي في الإسلام. مجلة جامعة الملك عبد العزيز الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
- Al-Subhani, Abdul Jabbar Obaid. (2017). Safety nets and social security in Islam. King Abdulaziz University Islamic Journal, Saudi Arabia.
- سيلة، هادي. (2018). الاستقرار السياسي: دراسة المؤشرات وعوامل التحقيق. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- Sila, Hadi. (2018). Political stability: A study of indicators and factors for its achievement. Arab Journal of Humanities and Social Sciences, Mohamed Khider University, Algeria.
- الصفار، حسن موسى. (2025). الاستقرار السياسي والاجتماعي: ضرورته وضماناته. المملكة العربية السعودية: مكتبة المحسن.
- Al-Saffar, Hassan Mousa. (2025). Political and social stability: Its necessity and guarantees. Saudi Arabia: Al-Mohsen Library.
- عبد الله، أمير بابكر. (2026). السودان: حدود السياسة والقبيلة (الأنثروبولوجيا السياسية للاستقرار) [كتاب إلكتروني]. الخرطوم، السودان. تاريخ الاطلاع: 29 أغسطس 2026.
- Abdullah, Amir Babiker. (2026). Sudan: The boundaries of politics and tribe (The political anthropology of stability) [E-book]. Khartoum, Sudan. Accessed August 29, 2026.
- عجيمي، عبد اللطيف أحمد. (2026). الزراعة لبناء السلام الاجتماعي في السودان (الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: مكتبة النور.
- Ajimi, Abdul Latif Ahmed. (2026). Agriculture for building social peace in Sudan (1st ed.). Cairo, Egypt: Al-Nour Library.
- لامارتيا سن. (2023). دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من الفقر في مصر. مجلة قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 27. (1).
- Lamartia Sen. (2023). The role of social safety nets in reducing poverty in Egypt. Journal of the Department of Economics, Faculty of Commerce, Al-Azhar University, 27(1).
- المناور، فيصل حمد. (2017). أوضاع شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

Al-Manawer, Faisal Hamad. (2017). The state of social safety nets in Arab countries. Kuwait: Arab Planning Institute.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (د.ت.). أبحاث حول شبكات الأمان الاجتماعي والأمن الغذائي ودورها في ضمان الحد الأدنى من الاستهلاك الغذائي والرفاهية. روما، إيطاليا.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (n.d.). Research on social safety nets and food security and their role in ensuring minimum food consumption and welfare. Rome, Italy.

موسى، عبده مختار. (2021). أثر صراع الهويات في الاستقرار السياسي والاجتماعي. دراسات أفريقيا، الخرطوم، السودان.

Mousa, Abdo Mukhtar. (2021). The impact of identity conflicts on political and social stability. African Studies, Khartoum, Sudan.

المراجع الإنجليزية:

Grosh, M., del Ninno, C., Tesliuc, E., & Ouerghi, A. (2008). For protection and promotion: The design and implementation of effective safety nets. World Bank.

International Monetary Fund. (1997). Social safety nets: Experiences of some Arab countries. International Monetary Fund.

Paitoonpong, S., Abe, S., & Puopongsakorn, N. (2008). The meaning of “social safety nets”. Journal of Asian Economics.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2024). Annual digest of social protection reforms in the Arab region, 2023. United Nations